

# تقرير حوكمة الشركات ٢٠١٨



# الفهرس

مقدمة
١. نظرة عامة
٢. مجلس الإدارة
٣. لجان مجلس الإدارة
٤. الإدارة التنفيذية العليا
٥. نظام الرقابة الداخلية
٦. إدارة المخاطر
٧. المدقق الداخلي
٨. المدقق الخارجي
٩. الإفصاح والشفافية
١٠. حقوق المساهمين وأصحاب المصالح
١١. الإستدامة والمسؤولية الإجتماعية للشركة

## المقدمة

تلتزم شركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة (المشار إليها فيما بعد بإسم "دلالة القابضة"، «الشركة») بتطبيق قواعد وإرشادات الحوكمة للشركات والمنصوص عليها في نظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("النظام") الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية ("QFMA"). و يأتي تطوير معايير حوكمة الشركات لتحقيق أفضل ممارسات الحوكمة الرشيدة من أولويات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا لدلالة القابضة. تقوم الشركة بشكل مستمر بتعزيز وتحسين مبادئ وهيكل الحوكمة الخاص بها من أجل مصلحة مساهميها وأصحاب المصالح الحاليين والمحتملين. يتضمن هيكل حوكمة الشركات الحالي لشركة دلالة القابضة المحافظة على علاقة طيبة بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا مع المساهمين وأصحاب المصالح والمجتمع.

لضمان التعزيز والتحسين المستمر لهيكل حوكمة الشركات تم التأكد من تنفيذ ما يلي:

- المعاملة العادلة و المساواة بين المساهمين.
- تعزيز الشفافية والإفصاح عن الأمور الجوهرية المتعلقة بالشركة.
- الالتزام بقواعد القوانين واللوائح المطبقة ذات الصلة الصادرة عن السلطات.
- حظر جمع المناصب بين رئيس مجلس الإدارة و المناصب التنفيذية.

تم إعداد هذا التقرير وفقاً لنظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، وأخذ في الإعتبار جهود شركة دلالة القابضة للإلتزام بنظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية والهيئات الأخرى ذات الصلة.

## ١. نظرة عامة

قامت شركة دلالة القابضة بتطوير ميثاق حوكمة الشركات، الذي يتم مراجعته بشكل منتظم لضمان الألتزام بنظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية و تم نشره على الموقع الإلكتروني للشركة. و يتضمن هذا الميثاق تعريف لهيكل حوكمة الشركات ومسؤوليات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية العليا، و يتم إستخدامه من قبل المستخدمين الخارجيين مثل المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين لفهم تطبيق عمليات حوكمة الشركات.

على مدار السنوات العديدة الماضية، قامت دلالة القابضة بتولي التعزيزات والتحسينات التالية لضمان الإلتزام الكامل بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية:

تطوير مستندات سياسة الحوكمة

في ٢٠١٨، قامت الشركة بتطوير سياسات الحوكمة التالية:

١. سياسة معاملات الأطراف ذات العلاقة.

٢. سياسة الإفصاح .

٣. سياسة التداول للأشخاص المطلعين.

٤. سياسة توزيع الأرباح.

٥. سياسة التوجيه والتدريب المستمر لأعضاء المجلس.

٦. سياسة تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

٧. سياسة المكافآت.

٨. سياسة الترشيحات.

قام مجلس الإدارة بإعتماد السياسات المذكورة أعلاه في يناير ٢٠١٩ لتحقيق ممارسات حوكمة الشركات بصورة فعالة داخل الشركة.

التعاقد مع إستشاري خارجي لضمان فاعلية الرقابة الداخلية المتعلقة بالقوائم المالية

كما هو موضح بالقسم ٥ (نظام الرقابة الداخلية) من هذا التقرير، قامت الشركة بالتعاقد مع إستشاري خارجي للمساعدة في تطبيق الرقابة الداخلية للشركة المتعلقة بالقوائم المالية. وذلك لضمان الألتزام بأحكام المادة رقم (٢٠) من نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية.

## ١.١. خاتمة

قامت دلالة القابضة ممثلة من قبل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بالتركيز على تعزيز ممارسات حوكمة الشركات بشكل مستمر. يتم تحقيق ممارسات الحوكمة الرشيدة من خلال وضع مبادئ الشفافية والإقرار بالمسؤولية والعدالة والمساواة وفقاً للائحة هيئة قطر للأسواق المالية.

كما هو وارد من خلال هذه التقرير، تتعهد الشركة بإجراءات تعزيز نظام الحوكمة تستمر إدارة الشركة كذلك في تحديث السياسات والإجراءات الداخلية لضمان إلتزامها بتطبيق متطلبات الحوكمة في أنشطة العمل.

النتيجة، تؤكد شركة دلالة القابضة على إلتزامها بمتطلبات نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، للمحافظة على إستقرار ونمو الشركة ولكسب ثقة مساهميها وأصحاب المصالح الأخرين. ستقوم الشركة أيضاً بالإستمرار في تعزيز إلتزامها بنظام حوكمة الشركات.

## ٢. مجلس الإدارة

لتطبيق نظام حوكمة الشركات بشكل فعال يجب أن يكون هناك فهم واضح لمسؤوليات كلاً من مجلس الإدارة و الإدارة التنفيذية والمساهمين وعلاقتهم مع بعضهم البعض و كذلك علاقتهم بأصحاب المصالح الأخرين و يركز هذا القسم من التقرير على مجلس الإدارة.

### ١. تشكيل المجلس

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من تسعة أعضاء (٩) يتم إنتخابهم من قبل الجمعية العامة للمساهمين كل ثلاث سنوات على أن يكون من بينهم ثلاثة أعضاء يمثلون المؤسسين و يتم إنتخاب باقي أعضاء المجلس من المساهمين الأخرين.

على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من المستقلين ، وأن تكون أغلبية الأعضاء بالمجلس من غير التنفيذيين و يجوز تخصيص مقعد أو أكثر من مقاعد المجلس لتمثيل الأقلية ، و أخر لتمثيل العاملين بالشركة.

خلال الجمعية العمومية في ٣ أبريل ٢٠١٧، تم إنتخاب تسعة (٩) أعضاء والذين يتكونون مما يلي:

- ستة (٦) ممثلين من المساهمين.
- ثلاثة (٣) ممثلين من المؤسسين التاليين:
- واحد (١) ممثل عن صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد و التأمينات الإجتماعية.
- إثنان ( ٢ ) ممثلين عن جهاز قطر للإستثمار.

في ١٨ أبريل ٢٠١٨ قام مجلس الإدارة بإنتخاب السيد/ جابر هجاج الشهواني كرئيس لمجلس الإدارة، والسيد/ وليد رسلان العبدالله كنائب لرئيس مجلس الإدارة. بعد ذلك في نوفمبر ٢٠١٨ قام جهاز قطر للإستثمار بتعيين السيدة/ إبتسام صالح المناعي كبديل للسيد/ وليد رسلان العبدالله، وعليه، قام مجلس الإدارة بإعادة إنتخاب والتصويت لسعادة الشيخ/ سحيم بن خالد آل ثاني كنائب رئيس مجلس الإدارة في ١٢ ديسمبر ٢٠١٨. و فيما يلي ملخص بعمليات التبديل التي تمت على أعضاء المجلس خلال عام ٢٠١٨:

المالك	عضو مجلس الإدارة	البديل
جهاز قطر للإستثمار	السيد/ وليد رسلان العبدالله	السيدة/ إبتسام صالح المناعي
جهاز قطر للإستثمار	السيد/ خالد العبدالله السويدي	السيد/ فايز محمد البوعيين
محفظة إستثمار القوات المسلحة	السيد/ محمد الخاطر	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي

بالإضافة إلى ما تقدم أعلاه، قام مجلس الإدارة في ١١ فبراير ٢٠١٩ بقبول إستقالة السيد/ جابر هجاج الشهواني، وإنتخاب سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد آل ثاني كرئيس لمجلس الإدارة.

يلخص الجدول التالي الهيكل الحالي لمجلس إدارة شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨:

م	عضو مجلس الإدارة	الوظيفة	غير تنفيذي	مستقل	نسبة التملك بصفة شخصية	نسبة الأسهم المملوكة للجهة التي يمثلها
١	السيد/ جابر هجاج الشهواني	رئيس مجلي الإدارة	✓	✓	٢٥,٠%	-
٢	سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد آل ثاني	نائب رئيس مجلس الإدارة/ العضو المنتدب	×	×	٤٧,٤%	-
٣	سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن حمد آل ثاني	عضو	✓	✓	٢٣,٠%	-
٤	السيد/ على حسين الساده	عضو	✓	×	٥,٠%	-
٥	السيد/ أحمد محمد الأصمخ	عضو	✓	✓	١٨,٠%	-
٦	السيدة/ موزة محمد السليطي (ممثلة صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد و التأمينات الإجتماعية)	عضو	✓	✓	-	٨٥,٤%
٧	السيد/ فايز محمد البوعيين (ممثل محفظة إستثمار القوات المسلحة)	عضو	✓	✓	٦,٠٠٠%	٧٢,١%
٨	السيدة/ إبتسام صالح المناعي (ممثل جهاز قطر للإستثمار)	عضو	✓	✓	-	٧٢,١%
٩	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخلفي (ممثل محفظة إستثمار القوات المسلحة)	عضو	✓	×	-	٥,٠%

و فيما يلي ملخص للسيرة الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة:

#### **السيد/ جابر هجاج الشهواني**

##### **(رئيس مجلس الإدارة)**

- حصل على بكالوريوس العلوم العسكرية من الكويت في عام ١٩٨٥، بكالوريوس إدارة أعمال سنة ٢٠٠٠ جامعة عين شمس - مصر، كما حصل على الماجستير من الأكاديمية العربية في ٢٠١٢.
- شغل العديد من المراكز في الوزارات الحكومية، وعمل كمدير مكتب وزير الصحة، ومدير مكتب وزير الدولة للشؤون البلدية والزراعة.
- عضواً في مجلس إدارة الشركة منذ ٢٠١٣.
- يشغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة.

#### **سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد آل ثاني**

##### **(نائب رئيس مجلس الإدارة)**

- حصل على ليسانس إدارة الأعمال من جامعة بليموث، المملكة المتحدة.
- عمل في بنك إتش أس بي سي والبنك الألماني.
- حصل على عدد من الدورات في العمليات البنكية والتمويل.
- عضو في اللجنة التنفيذية لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة.

#### **سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن حمد آل ثاني**

##### **(عضو مجلس إدارة)**

- عمل سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن حمد آل ثاني كنائب رئيس مجلس الإدارة من ٢٠١٤ حتى أكتوبر ٢٠١٦.
- عضو لجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة لشركة دلالة للوساطة والاستثمار القابضة.

#### **السيد/ علي حسين الساده**

##### **(عضو مجلس إدارة)**

- حصل على بكالوريوس في العلوم الإسلامية من جامعة قطر.
- يمتلك خبرة واسعة النطاق في القطاع المالي.
- يدير السيد / علي الساده بصفة رجل أعمال مجموعة واسعة من الإستثمارات الخاصة.

- عضو مجلس إدارة و عضو اللجنة التنفيذية لبنك قطر الوطني منذ ١٩٩٨. عضو مجلس إدارة في شركة قطر للملاحة (ملاحة)، وعضو مجلس إدارة شركة دالول للخدمات البحرية، المملوكة بالكامل من قبل ملاحة ، وعضو مجلس إدارة للعديد من الشركات خارج دولة قطر بالإمارات والبحرين وسوريا.
- عضو اللجنة التنفيذية لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.

#### السيد/ أحمد محمد الأصمخ

##### ( عضو مجلس إدارة )

- حصل على بكالوريوس في التاريخ من جامعة قطر في ٢٠٠٢.
- سكرتير ثاني بوزارة الخارجية من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥. لديه خبرة واسعة في القطاع المالي، ومعرفة شاملة في مجال إستثمار الأوراق المالية في الأسواق المالية المحلية والعالمية.
- عمل كعضو منتدب من ٢٠١١ حتى فبراير ٢٠١٦.
- عضو لجنة التدقيق بشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.

#### السيدة/ موزة محمد السليطي

##### (عضو مجلس إدارة)

- حاصلة على الماجستير في العلوم المصرفية والمالية من جامعة سالفورد بالمملكة المتحدة.
- بكالوريوس علوم في الإقتصاد والإدارة (تخصص محاسبة) من جامعة قطر.
- السيدة/ موزة السليطي حالياً مدير وحدة التخطيط والبحث/ مدير مكتب حسابات الصناديق بالإنابة بالهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الإجتماعية منذ 2009. قبل ذلك، عملت بديوان المحاسبة منذ ١٩٩٣ وشاركت في العديد من المنتديات والمؤتمرات الإقتصادية والإستثمارية في دولة قطر.
- تتأخر لجنة التدقيق في شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.

#### السيد/ فايز محمد البوعينين

##### (عضو مجلس إدارة)

- حصل على بكالوريوس في علوم الحاسوب والرياضيات من جامعة باثيفيك لوثرين في واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- لديه خبر واسعة في مجال تقنية المعلومات، وشغل مناصب إدارية بإدارة تقنية المعلومات لقطر للبتترول منذ ١٩٨٨.
- عضو لجنة التدقيق بشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.



### السيدة/ إبتسام صالح المناعي

#### (عضو مجلس إدارة)

- حاصلة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة قطر في ٢٠٠٩.
- بكالوريوس العلوم الإقتصادية والإدارية تخصص محاسبة.
- المدير المالي بالإنبابة لجهاز قطر للإستثمار وتعمل معهم منذ ٢٠٠٧.
- تترأس لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.

### السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي

#### (عضو مجلس إدارة)

- حاصل على بكالوريوس العلوم في الإدارة بجامعة تيمبل، فيلادلفيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- شغل مناصب كمدير للمحفظة الإستثمارية ببرزان القابضة، رئيس الإستثمار الإستراتيجي بوزارة الدفاع، رئيس بالإنبابة لإدارة المخاطر بمصرف قطر المركزي.
- هو عضو في لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة.

## ٢.٢. المدة الزمنية لمجلس الإدارة والتجديد

خلال إجتماع الجمعية العمومية المنعقدة في ٣ أبريل ٢٠١٧، تم إنتخاب تسعة (٩) أعضاء، ثلاثة منهم من المؤسسين. ستنتهي المدة الزمنية لمجلس الإدارة الحالي بنهاية السنة المالية ٢٠١٩. لم تكن هناك أي تعيينات جديدة على مجلس الإدارة في ٢٠١٨ بإستثناء إستبدال أعضاء مجلس الإدارة التابعين للجهات التي يمثلونها بناءً على رغبة تلك الجهات و بموجب خطابات مرسلة من طرفها.

سيتم عقد إنتخاب مجلس الإدارة القادم في بداية عام ٢٠٢٠.

## ٣.٢. إجتماعات مجلس الإدارة

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، قانون هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، والنظام الأساسي للشركة، يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسة أو نائب الرئيس في حالة غيابه، و على الرئيس أن يدعو المجلس للإجتماع إذا طلب ذلك عضوان من أعضائه على الأقل. و يجب ألا يقل عدد الإجتماعات عن ستة إجتماعات كحد أدنى خلال السنة المالية الواحدة. ولا يكون إجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس، ولا يجوز أن ينقضي ثلاثة أشهر دون عقد إجتماع المجلس، و يجتمع مجلس الإدارة في مركز الشركة و يجوز أن يجتمع خارج مركزها.

و يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة أحد أعضاء المجلس لتمثيلة في الحضور و التصويت، و في هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان، ولا يجوز أن ينيب عضو المجلس عن أكثر من عضو واحد.

و يجب إرسال الدعوة لإجتماع المجلس لكل عضو من أعضاء المجلس قبل إسبوع على الأقل من تاريخ الإجتماع مع جدول أعمال الإجتماع علماً بأنه يحق لكل عضو فى مجلس الإدارة إضافة أى بند على جدول الأعمال كما ستحضر الإدارة التنفيذية العليا للشركة إجتماعات المجلس حسبما هو مطلوب لتقديم التقارير الخاصة بمسؤولياتها أو تسعى للحصول على الموافقة بشأنها

خلال السنة المالية ٢٠١٨ إجتمع مجلس الإدارة ستة (٦) مرات لضمان إستيفائه بشكل ملائم لأدواره ومسؤولياته. يلخص الجدول التالي إجتماعات مجلس الإدارة المنعقدة:

م	عضو مجلس الإدارة	الإجتماع رقم ١	الإجتماع رقم ٢	الإجتماع رقم ٣	الإجتماع رقم ٤	الإجتماع رقم ٥
١	السيد/ جابر هجاج الشهواني	✓	✓	✓	✓	✓
٢	سعادة الشيخ/ سحيم خالد آل ثاني	✓	✓	✓	×	✓
٣	سعادة الشيخ/ عبدالرحمن حمد آل ثاني	×	×	×	×	×
٤	السيد/ علي حسين الساده	✓	✓	✓	×	✓
٥	السيد/ أحمد محمد الأصمخ	✓	✓	✓	✓	×
٦	السيدة/ موزة محمد السليطي (ممثلة صندوق المعاشات التابع للهيئة العامة للتقاعد و التأمينات الإجتماعية)	✓	✓	✓	✓	✓
٧	السيد/ فايز محمد البوعيين (ممثل محافظة استثمار القوات المسلحة)	×	×	×	✓	✓
٨	السيدة/ إبتسام صالح المناعي (ممثلة جهاز قطر للإستثمار)	×	×	×	×	×
٩	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي (ممثل محافظة إستثمار القوات المسلحة القطرية)	×	×	×	×	×
١٠	السيد/ خالد العبدلله السويدي (ممثل جهاز قطر للإستثمار)	✓	×	✓	⊖	⊖
١١	السيد/ محمد خاطر	✓	✓	✓	×	✓
١٢	السيد/ وليد رسلان العبدلله (ممثل جهاز قطر للإستثمار)	✓	✓	✓	×	×

#### وسيلة الإيضاح:

- ✓ حاضر
- × غائب
- ⊖ ليس عضواً بعد
- ⊖ تم إستبداله بطلب من الجهة التابع لها

## ٤.٢. مكافآت مجلس الإدارة

قامت الشركة بتطوير سياسة مكافآت وتم إعتمادها من قبل مجلس الإدارة في ٢٠١٩، والتي تلخص كيفية تحديد وتخصيص مكافآت مجلس الإدارة. وفقاً للقوانين واللوائح المطبقة مثل قانون الشركات التجارية ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قامت الشركة بتبني سياسة المكافآت مجلس الإدارة وفقاً للوائح سالفة الذكر.

يتم الرجوع الى البيانات المالية فيما يخص البدلات التي تم منحها لأعضاء مجلس الإدارة خلال عام ٢٠١٨ .

## ٥.٢. حظر الجمع بين المناصب

عقب إنتخاب مجلس الإدارة، يجتمع مجلس الإدارة ويختب من بين أعضائه رئيس المجلس ونائبه لمدة عام. وفقاً للمادة رقم ٧ من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية لا يجوز لأحد بشخصه أو صفته أن يكون رئيساً للمجلس أو نائباً للرئيس في أكثر من شركتين يقع مركزيهما الرئيسي في الدولة ، ولا أن يكون عضواً في مجلس إدارة أكثر من ثلاث شركات تقع مراكزها الرئيسية في الدولة ، ولا أن يكون عضواً منتدباً للإدارة في أكثر من شركة واحدة مركزها الرئيس في الدولة ، ولا أن يجمع بين عضوية مجلسي إدارة شركتين تمارسان نشاطات متجانساً.

و يحظر الجمع بين رئاسة المجلس و أي منصب تنفيذي بالشركة ، ولا يجوز للرئيس أن يكون عضواً في أي من لجان المجلس المنصوص عليها في هذا النظام.

للسنة المالية ٢٠١٨، قدم كلاً من رئيس مجلس الإدارة والأعضاء إقراراً بعدم جمع أيّاً منهم للمناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقانون و أحكام هذا النظام، وتقوم الشركة بالحصول على الإقرار سنوياً. و يقوم أمين سر المجلس بالإحتفاظ بهذا الإقرارات داخل الملفات.

## ٦.٢. مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة

هو رئيس الشركة الذي يمثل الشركة و يمثلها لدى الغير و أمام القضاء ، وهو المسؤول الأول عن حسن إدارة الشركة بطريقة فعالة و منتجة و العمل على تحقيق مصلحة الشركة و الشركاء و المساهمين و سائر أصحاب المصالح و تتضمن مهام و مسؤولياته ما يأتي:

١. التأكد من قيام المجلس مناقشة جميع المسائل الأساسية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

٢. الموافقة على جدول أعمال إجتماعته مع الأخذ بعين الاعتبار أية مسألة يطرحها أي عضو من أعضاء المجلس.

٣. تشجيع أعضاء المجلس على المشاركة بشكل جماعي وفعال في تصريف شؤون المجلس، لضمان قيام المجلس بمسؤولياته بما يحقق مصلحة الشركة .

٤. إتاحة كافة البيانات و المعلومات و الوثائق و المستندات و السجلات الخاصة بالشركة و بالمجلس و لجانة لأعضاء المجلس.

٥. إيجاد قنوات التواصل الفعالي بالمساهمين و العمل على إيصال آرائهم إلى المجلس.

٦. إفساح المجال لأعضاء المجلس غير التنفيذيين بصورة خاصة ، بالمشاركة الفعالة و تشجيع العلاقات البناءة بين أعضاء المجلس التنفيذيين و غير التنفيذيين.

٧. إبقاء الأعضاء على اطلاع دائم بشأن تنفيذ أحكام هذا النظام ، ويجوز للرئيس تفويض لجنة التحقيق أو غيرها في ذلك.

## ٧.٢. مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بإعداد ميثاق المجلس الذي يلخص مسؤولياته وواجباته ومهامه. كما يشمل الميثاق مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والبنود الأخرى ذات الصلة التي تتطلبها هيئة قطر للأسواق المالية، التي يتم نشرها على موقع الشركة الإلكتروني. يهدف الميثاق إلى عمل نظام حوكمة شركات للشركة أكثر شفافية وفهماً ويمكن الوصول إليه من قبل المساهمين.

تشمل مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة كما هو منصوص عليه في الميثاق على سبيل المثال وليس الحصر:

١. وضع إستراتيجية الشركة (بما في ذلك الأهداف والرؤية والرسالة والأهداف والإستراتيجيات والخطط الإستراتيجية) ورقابة تنفيذ الإدارة لتلك الإستراتيجية.

٢. تعيين وإقالة الرئيس التنفيذي للشركة وتحديد مدة خدمته وراتبه و مكافآه ورقابة أدائه مقارنة بالأهداف الموضوعه.

٣. التصديق على تعين وإقالة أمين سر المجلس والأعضاء التنفيذيين الكبار (حسب الطلب).

٤. التأكد من تشكيل المجلس وفقاً لما هو منصوص عليه في اللوائح الداخلية للشركة ووفقاً لمتطلبات التشريعات الأخرى ذات الصلة بما في ذلك نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية (وتشمل تلك المتطلبات على سبيل المثال لا الحصر أن يكون بالمجلس أعضاء مستقلين وغير تنفيذيين وأن يكون ثلث المجلس على الأقل مكوناً من أعضاء مستقلين على أن تكون أغلبية أعضاء المجلس مشكلة من أعضاء غير تنفيذيين، كما يجب أن تتم عمميات الترشيح لعضوية المجلس وفقاً للمبادئ الإرشادية للملاءة المالية والملائمة الواردة في نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية، هذا بالإضافة إلى إدراج البنود والشروط التي تضمن أن المساهمين سيحصلون على المعمومات قبل عملية التصويت فيما يتعمق بالمرشحين ليكونوا أعضاء مجلس إدارة، وعملية التصويت لانتخابات أعضاء مجلس الإدارة وأجراءات إقالة أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك حالات الإخفاق في حضور اجتماعات المجلس. عندما يرمى المجلس أنه من الضروري أن يتقدم باقتراح للجمعية العمومية غير العادية للمساهمين لتعديل النظام الأساسي لشركة.

٥. تحديد استقلالية الأعضاء غير التنفيذيين على أساس منتظم ووفقاً لمتطلبات نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية.

٦. تحديد السلطات والواجبات والمسؤوليات المفوضة لأعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك رئيس مجلس الإدارة ونائبه والرئيس التنفيذي.

٧. وضع سياسة المكافآت وفترات الترشيح لأعضاء مجلس الإدارة.

٨. إعداد برنامج التدريب لأعضاء مجلس الإدارة الجدد لضمان أنهم عند إنتخابهم فإنهم سيكونون على دراية كاملة بمسؤولياتهم ولديهم الفهم السليم لطريقة إدارة الشركة.

٩. وضع نظام حوكمة خاص بالشركة يتفق مع أحكام هذا النظام و الإشراف العام عليه و مراقبة مدى فاعليته و تعديله عند الحاجة.

١٠. إطلاع الأعضاء على آخر التطورات في جوانب حوكمة الشركات وأفضل الممارسات في مجال الشركة.

١١. تعيين اللجان التي يراها المجلس مناسبة لمساعدتهم على القيام بأعمالهم ومسؤولياتهم وتحديد مسؤولياتهم.

١٢. الموافقة على السياسة المتعلقة بتغيير سياسة حالية وممارسة حالية مقدمة من خلال اللجان أو من قبل الإدارة.
١٣. رقابة الأداء المالي للشركة.
١٤. رقابة النتائج المالية ونزاهة التقارير وخاصة الموافقة على الموازنات السنوية بما في ذلك مصروفات رأس المال الكبيرة وخطط الأعمال والإستراتيجيات طويلة الأمد.
١٥. التأكد من أن نزاهة التقارير المالية للشركة والتقارير الأخرى لها من خلال الموافقة والرقابة.
١٦. رقابة أداء الشركة ومقارنته بالموازنات والخطط.
١٧. وضع حدود معينة لصلاحيات الإدارة التنفيذية العليا بناء على قرار مجلس الإدارة.
١٨. وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من أجل حمايتهم و حفظ حقوقهم.
١٩. إدارة المخاطر والإشراف على الضوابط الداخلية. التأكد من التدقيق الفعال وإدارة المخاطر ونظم الالتزام وتطبيقها لحماية أصول الشركة والحد من احتمالية تشغيل الشركة بأي طرق مخالفة للمتطلبات القانونية أو معايير المخاطر المقبولة. مراجعة تطبيق وفعالية إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية.
٢٠. التغييرات الجوهرية في الإجراءات والسياسات المحاسبية وإدارة المخاطر.
٢١. الأمور التي سيكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة والتزاماتها واستراتيجية المستقبلية أو سمعتها.
٢٢. رقابة الالتزام بالعقود والقوانين والتشريعات والالتزامات التشريعية والمعايير الأخلاقية.
٢٣. وضع المعايير الخاصة بالسلوك المهني وضمان الالتزام بها.
٢٤. اقتراح التغييرات على النظام التأسيسي والتشريعات الداخلية بالشركة .
٢٥. القيام بالمراجعة على أساس منتظم لخطة تعاقب الإدارة العليا والتطوير.
٢٦. التأكد من وجود الموارد المناسبة بالشركة وذلك بغرض تنفيذ الإستراتيجيات بنجاح وفعالية الخاصة بالشركة والعمليات اليومية للشركة.
٢٧. التأكد من أن الشركة بها غطاء تأميني كافٍ للمنتجات والمطلوبات العامة ومسؤوليات الأعضاء والموظفين في حالة وجود مطالبة على الشركة.
٢٨. سياسات الشركة فيما يخص التوظيف والمكافآت.
٢٩. إدارة المشكلات والسمعة الإدارية.
٣٠. توجيه الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة بالطريق الذي رسمه القانون ، ويجب أن تشمل الدعوة و الأعلان على ملخص واف عن جدول أعمال الجمعية العامة متضمنا البند الخاص بمناقشة تقرير الحوكمة و إعتماده.

٣١. تقديم التوصيات للمدقق الخارجي وتعيين مدقق خارجي جديد عند الحاجة شريطة أن يتم التصديق على أي توصيه مقدمة للمجلس من قبل المساهمين في إجتماع الجمعية العمومية السنوية للشركة. الالتزام بتشريعات تدوير المدقق الخارجي.
٣٢. القيام بالعناية الواجبة حول أي أمور وملاحظات يقدمها المدققون الخارجيون. التأكد من الرد في الوقت المناسب من قبل مجلس الإدارة على أية استفسارات وأمور واردة في مكاتبات أو تقارير المدققين الخارجيين.
٣٣. تعيين المدقق الداخلي والتأكد من استقلاليته على أن يتم دعم تلك الاستقلالية بأن يقوم مجلس الإدارة بتحديد رواتب ومكافآت التدقيق الداخلي.
٣٤. المتابعة مع الإدارة التنفيذية العليا بغرض تنفيذ أي مهام محددة من قبل المدقق الخارجي أو الداخلي.
٣٥. التنسيق بين المدقق الخارجي و المدقق الداخلي و لجنة التدقيق.
٣٦. التأكد من حضور أعضاء لجنة التدقيق ولجنة الترشيح والمكافآت والحوكمة والمدقق الخارجي إجتماع الجمعية العمومية.
٣٧. التأكد من أن الشركة ملتزمة بالقوانين والتشريعات ذات الصلة بالإضافة إلى النظام الأساسي واللائحة الداخلية. المجلس مسئول أيضا عن حماية الشركة ضد إجراءات وممارسات غير قانونية أو مخلة أو غير ملائمة. يجب على المجلس مراجعة و تحديث سياسات الحوكمة والمراجعة المستمرة لها. يجب على المجلس مراجعة وتحديث بانتظام قواعد السلوك المهني فيما يتعلق بقيم الشركة والسياسات والعمل على الإجراءات الداخلية الأخرى والتأكد من التزام جميع أعضاء المجلس وموظفي الشركة بها بالإضافة إلى مستشاري الشركة أيضا.
٣٨. مراجعة مبادئ السلوك المهني بانتظام حتى يتأكد من أنها توضح أفضل الممارسات وأنها تفي بحاجات الشركة.
٣٩. اعتماد الترشيحات الخاصة بالتعيين في وظائف الإدارة التنفيذية العليا ، و خطة التعاقب على إدارتها.
٤٠. يكون للمجلس حق الوصول الكامل و الفوري للمعلومات و المستندات و السجلات الخاصة بالشركة. يجب على الإدارة العليا للشركة أن تزود المجلس و لجانها بكافة المستندات و المعلومات التي يطلبونها.
٤١. وضع سياسة واضحة للتعاقد مع الأطراف ذب العلاقة ، وعرضها على الجمعية العامة لإقرارها.

## ٢.٨. تقييمات مجلس الإدارة

خلال السنة المالية ٢٠١٨ قامت الشركة بتطوير سياسة حول تقييم الأداء لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا وتم إغتمادها من قبل مجلس الإدارة في ٢٠١٩. سيتم إجراء تقييم الأداء على أساس سنوي من قبل لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة، بالتعاون مع رئيس مجلس الإدارة. يسمح التقييم لمجلس الإدارة بضمان عمل المجلس بكفاءة ولتحديد ما ان كان هناك مناطق تحتاج إلى تغيير و من الممكن أن تؤدي إلى نتائج أفضل.

## ٢.٩. أمين سر مجلس الإدارة

قام مجلس الإدارة بتعيين السيد/ محمد الصادي كأمين سر المجلس. يقوم أمين سر المجلس بمساعدة الرئيس و كافة أعضاء المجلس فيما يقومون به من مهام ، و يلتزم بتسيير كافة أعمال المجلس و منها:

- تحرير محاضر اجتماعات المجلس يحدد بها أسماء الأعضاء الحاضرين و الغائبين ، ويبين فيها ما دار بالإجتماع و يثبت بها إعتراضات الأعضاء على أي قرار أصدره المجلس
- قيد قرارات المجلس فى السجل المعد لهذا الغرض حسب تاريخ إصدارها.
- قيد الأتتماعات التى يعقدها المجلس فى السجل المعد لهذا الغرض مسلسلة و مرتبة وفقا لتاريخ انعقادها موضحا فيها الأعضاء الحاضرين و الغائبين و القرارات التى أتخذها المجلس فى الإتتماعات ، و الإعتراضات إن وجدت.
- حفظ محاضر إتتماعات المجلس و قراراته و تقاريره و كافة سجلات و مراسلات المجلس و مكاتباته فى سجلات ورقية إلكترونية.
- إرسال الدعوة لأعضاء المجلس و المشاركين - إن وجدوا - مرفقا بها جدول الأعمال قبل التاريخ المحدد لأنعقاد الأتتماع بأسبوعين على الأقل و إستلام طلبات الأعضاء بإضافة بند أو أكثر إلى جدول الأعمال و إثبات تاريخ تقديمها.
- التنسيق الكامل بين الرئيس و أعضاء المجلس و بين الأعضاء فيما بينهم و بين المجلس و الجهات المعنية و أصحاب المصالح بما فيهم المساهمين و الإدارة و الموظفين.
- تمكين الرئيس و الأعضاء من الوصول السريع إلى جميع وثائق و مستندات الشركة ، وكذلك المعلومات و البيانات الخاصة بها.
- حفظ إقرارات أعضاء المجلس بعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقا للقانون و أحكام هذا النظام.
- السيد/ محمد الصادى حاصل على ماجستير إدارة الأعمال - تخصص التخطيط الإستراتيجي ٢٠١١ من الجامعة الأمريكية بالقاهرة وحصل على ليسانس الأداب - قسم إعلام- عام ١٩٩٨. هو حالياً يشغل منصب مدير التسويق والإتصال بشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة وهو يعمل بالشركة أعتباراً من ٢٠٠٥.

## ٢.١٠. المتحدثون الرسميون

كجزء من متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قامت الشركة بتعيين الأشخاص التالية أسمائهم كمتحدثين رسميين:

- ١- د/ عبدالعزيز علي الحمادي - الرئيس التنفيذي .
- ٢- السيد/ محمد الصادى - مدير التسويق والإتصال.

### ٣. لجان مجلس الإدارة

يجوز للمجلس تفويض لجانه في ممارسة بعض صلاحياته ، وله تشكيل لجنة خاصة أو أكثر للقيام بمهام محددة على أن ينص في قرار تشكيلها على طبيعة تلك المهام.

اللجان التي تم تأسيسها من قبل مجلس الإدارة هي:

• لجنة التدقيق

• لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة

• اللجنة التنفيذية

على الرغم من أن مجلس الإدارة قام بتفويض بعض من صلاحياته إلى اللجان المذكورة أعلاه، إلا أن تظل المسؤولية النهائية عن الشركة على المجلس و إن شكل لجانها أو فوض جهات أو أشخاصا آخرين للقيام ببعض أعماله ، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة أو غير محددة المدة.

مسئوليات كل لجنة محددة وموثقة في ميثاق مجلس الإدارة المعتمد من قبل المجلس. بالإضافة إلى أن المجلس يقوم على أساس دوري بإجراء تقييم أداء لإنجازات اللجان لضمان أن أعضاء اللجان لديهم أدوار واضحة ومفهومة من قبل كل عضو. وفقاً للمادة ١٩ من قانون حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، يتعين على كل لجنة تقديم تقريرها السنوي إلى مجلس الإدارة يتضمن أعمالها وتوصياتها.

#### ٣.١. لجنة التدقيق

إن مسؤوليات لجنة التدقيق هي مساعدة المجلس في الوفاء بمسؤولياته فيما يتعلق بـ على سبيل المثال وليس الحصر:

١. إعداد مقترح بنظام الرقابة الداخلية للشركة فور تشكيل اللجنة و عرضه على المجلس ، و القيام بمراجعات دورية كلما تطلب الأمر.

٢. تقديم تقرير لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات الخاصة باللجنة كما هو منصوص عليه في (نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية).

٣. النظر في أية موضوعات أخرى على النحو الذي يحدده مجلس الإدارة.

٤. رصد عوامل الخطر الخاصة بشركة دلالة وتوصية مجلس الإدارة بالعمل على تخفيف هذه العوامل.

٥. تدقيق الرقابة المالية والداخلية وأنظمة إدارة المخاطر.

٦. مناقشة أنظمة المراقبة الداخلية مع الإدارة لضمان قيام الإدارة بواجباتها تجاه تطوير نظم رقابة داخلية تتسم بالكفاءة.

٧. النظر في نتائج التحقيقات الرئيسية في مسائل الرقابة الداخلية بناءً على طلب مجلس الإدارة، أو تقوم اللجنة بذلك من تلقاء نفسها بموافقة مجلس الإدارة.



٨. استعراض السياسات والإجراءات المالية والمحاسبية لشركة دلالة.
٩. مراقبة دقة وصحة القوائم المالية والتقارير السنوية ونصف السنوية والربع سنوية وتدقيق مثل هذه البيانات والتقارير، مع التركيز بشكل خاص على الآتي:
- أية تغييرات في السياسات والأعمال المحاسبية.
  - المسائل التي تخضع لتقدير الإدارة التنفيذية العليا.
  - التعديلات الرئيسية الناتجة عن تدقيق الحسابات.
  - استمرار دلالة كمنشأة قائمة بالفعل.
  - الالتزام بالمعايير المحاسبية -معايير التقارير المالية الدولية.
  - الالتزام بالقواعد المعمول بها في بورصة قطر.
  - الالتزام بقواعد الإفصاح وأية متطلبات أخرى تتعلق بإعداد التقارير المالية.
١٠. النظر في أية مسائل هامة وغير عادية يمكن أن توجد في التقارير المالية وحسابات دلالة.
١١. الإشراف على استقلالية وموضوعية المدقق الخارجي ومتابعتها لتحديد طبيعة ونطاق وفاعلية التدقيق الخارجية وفقاً للمعايير الدولية المعمول بها في التدقيق ووفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.
١٢. التأكد من أن المدقق الخارجي يقوم بأعمال تدقيق سنوية ونصف سنوية مستقلة بغرض توفير ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين بأن القوائم المالية يتم إعدادها وفقاً للقوانين واللوائح والمعايير الدولية لكتابة التقارير، وأنها تمثل الوضع المالي وأداء شركة دلالة بدقة في جميع النواحي المادية.
١٣. الاجتماع مع مدققي الحسابات الخارجيين مرة على الأقل في السنة.
١٤. الاهتمام بأية موضوعات يطرحها المدققين الخارجيين.
١٥. التأكد من رد مجلس الإدارة في الوقت المناسب على الاستفسارات والمسائل المشمولة في خطابات وتقارير المدققين الخارجيين.
١٦. التأكد من حضور المدقق الخارجي الجمعية العمومية وتسليم التقرير السنوي والرد على أية تساؤلات أو استفسارات في هذا الصدد.
١٧. توصية مجلس الإدارة بشأن تعيين مدققي حسابات خارجيين، وذلك باتباع المبادئ الإرشادية الآتية:
- أن يكون مدققي الحسابات الخارجيين مستقلين وليس لهم اهتمامات أخرى في دلالة أو أعضاء مجلس إدارتها سوى تدقيق الحسابات. يلزم عدم وجود أي تعارض مصالح في علاقة المدقق الخارجي مع دلالة.

- يجب أن يكون مدقق الحسابات الخارجي ذوي مهنية ولديهم خبرة تخصصية في مدقق القوائم المالية للشركات المدرجة استناداً إلى المعايير الدولية للتدقيق والمعايير الدولية لكتابة التقارير المالية.
- متابعة القواعد واللوائح المعمول بها بخصوص مناوبة المدقق.
- ١٨. مراجعة خطاب تعيين المدقق الخارجي وخطة أعماله وأية استيضاحات هامة يطلبها المدقق من الإدارة العليا بخصوص السجلات المحاسبية والحسابات المالية أو أنظمة الرقابة، وكذلك رد الإدارة التنفيذية العليا.
- ١٩. تقييم أداء المدقق الخارجي.
- ٢٠. الإشراف على سير عمل التدقيق الداخلي، وعلى وجه الخصوص ضمان أن التدقيق الداخلي تُعني بالمهام الآتية:-
  - مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على تنفيذها.
  - عمل التدقيق الداخلي كعملية مستقلة، ومن قبل فريق عمل مدرب ومؤهل.
  - أن التدقيق الداخلي سيقدم تقريراً إلى مجلس الإدارة من خلال اللجنة.
  - أن التدقيق الداخلي يشمل جميع أنشطة شركة دلالة.
  - أن التدقيق الداخلي مستقل عن الأداء الوظيفي اليومي في دلالة. يتم فرض الاستقلالية من خلال تعويض مدفوع للمدقق الداخلي يحدده مجلس الإدارة بناءً على توصية من اللجنة.
  - أن يحضر المدقق الداخلي اجتماع الجمعية العمومية.
- ٢١. التأكد من أن وظيفة التدقيق الداخلي تتضمن مدقق داخلي واحد على الأقل يتم تعيينه بواسطة مجلس الإدارة.
- ٢٢. توصية مجلس الإدارة بخصوص اعتماد نطاق التدقيق الداخلي وأن تشمل - على وجه الخصوص الآتي: -
  - مراقبة إجراءات الشؤون المالية والاستثمارات وإدارة المخاطر والإشراف عليها.
  - تقييم مقارن لتطور عوامل المخاطر والنظم المستخدمة للاستجابة للتغيرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.
  - تقييم أداء مجلس الإدارة والإدارة العليا في تنفيذ نظم الرقابة الداخلية، بما في ذلك عدد المرات التي تم إبلاغ مجلس الإدارة بموضوعات تتعلق بالرقابة (بما في ذلك إدارة المخاطر) والطريقة التي يتعامل بها مجلس الإدارة مع مثل هذه الموضوعات.
  - إخفاق الرقابة الداخلية وضعفها أو الطوارئ التي أثمرت أو قد تؤثر على الأداء المالي لشركة دلالة والإجراء المتبع من قبل الشركة لتصحيح إخفاقات الرقابة الداخلية (وخاصة المشكلات المدرجة في تقارير دلالة السنوية والقوائم المالية الخاصة بها).
  - التزام شركة دلالة بالقواعد والمتطلبات النظامية المعمول بخصوص قوائم السوق والإفصاح.

- التزام شركة دلالة بنظم الرقابة الداخلية في تحديد وإدارة المخاطر.
- كل المعلومات التي تصف عمليات المخاطر لشركة دلالة.
- ٢٣. التأكد من أن إعداد تقرير التدقيق الداخلي يتم كل ثلاثة أشهر وتقديمه إلى اللجنة ومجلس الإدارة.
- ٢٤. الإشراف على مراقبة الأنشطة المالية والإدارية والفنية للتدقيق الداخلي ومراقبتها.
- ٢٥. تقييم أداء المدقق الداخلي.
- ٢٦. التأكد من أن المدققين الخارجيين والداخليين كيانات نظامية منفصلة وضمان أن جميع المتطلبات الأخرى لتعيين مدقق خارجي يتم تطبيقها على تعيين المدقق الداخلي بما في ذلك تناوب المدقق (عندما يقرر مجلس الإدارة إسناد مهمة المدقق الداخلي لاستشاري خارجي).
- ٢٧. التنسيق مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المتطلع بمسؤوليات المدير المالي.
- ٢٨. التنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي وتوافر الموارد اللازمة وفاعلية الضوابط الداخلية.
- ٢٩. تدقيق الملاحظات المطروحة من أيًا من التقارير المقدمة للجنة وإدخالها إلى الإدارات المعنية لاتخاذ إجراءات المتابعة والتصريف في الوقت المناسب.
- ٣٠. وضع قواعد يستطيع من خلالها موظفي شركة دلالة الإبلاغ سرّيًا عن أية مخاوف حول المسائل الواردة في التقارير المالية أو الضوابط الداخلية أو أية أمور أخرى تثير الشكوك، حيث تعتبر مثل هذه المسائل غير أخلاقية أو غير نظامية وتضر بشركة دلالة.
- ٣١. ضمان توفر الترتيبات المناسبة التي تسمح بالتحقيق النزيه المستقل في هذه المسائل في حين التأكد مما سبق ذكره وضمان سرية المبلغ وكذلك حمايته من الانتقام.
- ٣٢. النظر في المسائل التي يثيرها المدير المالي لشركة دلالة أو الشخص المنوط به مسؤولية الالتزام أو المدققين الداخليين أو المدققين الخارجيين.
- ٣٣. الإشراف على التزام دلالة بقواعد السلوك المهني.
- ٣٤. ضمان الالتزام على النحو الواجب بجميع القوانين والتعليمات المتعلقة بأنشطة دلالة.
- ٣٥. ضمان تطبيق القواعد الإجرائية الخاصة بصلاحيات مجلس الإدارة بشكل سليم؛
- ٣٦. حضور الجمعية العمومية.
- ٣٧. التشاور – على حساب شركة دلالة - مع أي خبير أو استشاري مستقل بموافقة مسبقة من مجلس الإدارة.
- ٣٨. التوصية بخصوص كافة الأنشطة الخاصة بتدريب وترقية وتنمية الموارد البشرية ومتابعتها.
- ٣٩. تفويض المسؤوليات للجنة فرعية تضم واحدًا أو أكثر من أعضاء اللجنة أو للرئيس التنفيذي لشركة دلالة.

تتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء يرأسهم عضو مستقل، ويتمتع غالبية الأعضاء بمعرفة واسعة بالشؤون المالية. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ يتكون أعضاء اللجنة من ما يلي:

م	عضو مجلس الإدارة	الوظيفة	الحالة
١	السيدة/ موزة محمد السليطي	الرئيس	مستقل
٢	السيد/ أحمد محمد الأصمخ	عضو	مستقل
٣	السيد/ فايز محمد البوعيين	عضو	مستقل

خلال السنة المالية ٢٠١٨ جرت إستبدالات العضوية التالية في لجنة التدقيق:

م	عضو مجلس الإدارة	الربع ٣ ٢٠١٨	الربع ٤ ٢٠١٨
١	السيد/ محمد خاطر	×	
٢	السيد/ وليد رسلان العبدلله		×
٣	السيد/ خالد العبدالله السويدي	×	

وسيلة الإيضاح:

× تم إستبداله

عقدت لجنة التدقيق ستة (٦) إجتماعات خلال السنة المالية ٢٠١٨ وتم تلخيص تفاصيل الحضور أدناه:

م	عضو مجلس الإدارة	الإجتماع رقم ١	الإجتماع رقم ٢	الإجتماع رقم ٣	الإجتماع رقم ٤	الإجتماع رقم ٥	الإجتماع رقم ٦
١	السيدة/ موزة محمد السليطي	✓	✓	✓	✓	✓	✓
٢	السيد/ أحمد محمد الأصمخ	☒	☒	☒	×	×	×

م	عضو مجلس الإدارة	الإجتماع رقم ١	الإجتماع رقم ٢	الإجتماع رقم ٣	الإجتماع رقم ٤	الإجتماع رقم ٥	الإجتماع رقم ٦
٣	السيد/ فايز محمد البوعيين	☒	☒	✓	✓	✓	✓
٤	السيد/ محمد خاطر	×	×	×	×	⊖	⊖
٥	السيد/ وليد رسلان العبدالله	×	✓	✓	✓	⊖	⊖
٦	السيد/ خالد العبدالله السويدي	✓	✓	⊖	⊖	⊖	⊖

#### وسيلة الإيضاح:

✓	حاضر	×	غائب
☒	ليس عضواً بعد	⊖	تم إستبداله بطلب من الجهة التابع لها

في ٢٠١٨ قامت لجنة التدقيق بتقديم خطابين إلى مجلس الإدارة مفصلان توصياتها. كان محتوى الخطاب من اللجنة إلى مجلس الإدارة بخصوص ما يلي:

- اعتماد البيانات المالية لتقدم إلى الجمعية العمومية.
- تعيين المدققين الخارجيين إرنست آند يونغ للسنة المالية ٢٠١٨.
- تعيين أحد المكاتب الإستشارية المتخصصة لتقديم الخدمات المتعلقة بالرقابة الداخلية المتعلقة بالقوائم المالية (ICFR).
- التوصية بتعيين إستشاريين لتطبيق نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بالقوائم المالية في شركة دلالة للوساطة التابعة لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة.
- للسنة المالية ٢٠١٩ ستقوم لجنة التدقيق بتقديم تقرير سنوي يشمل أنشطتها وتوصياتها خلال السنة. بالإضافة إلى أن لجنة التدقيق لم تتلقى أية بدلات من الشركة عن حضور إجتماعات اللجنة.

### ٣.٢. لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة (NRGC)

وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية تم دمج لجان الترشيحات والمكافآت في لجنة واحدة مع إضافة نطاق الحوكمة. لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة مسؤولة بشكل مبدئي عن ضمان أن الترشيحات وتعيين أعضاء مجلس الإدارة يتم وفقاً لإجراءات رسمية وصارمة وشفافة وفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥، النظام الأساسي للشركة واللوائح المطبقة. تشمل مسؤوليات لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة ما يلي:

١. وضع أسس ومعايير عامة تستعين بها الجمعية العامة في إنتخاب الأُصلح من بين المرشحين لعضوية المجلس.
٢. ترشيح من تراه مناسباً لعضوية المجلس حال خلو أي من مقاعده.
٣. إعداد و تقديم خطة تعاقب الإدارة و برنامج التدريب التوجيهي لأعضاء مجلس الإدارة الجدد و كذلك عملية التدريب و خطة عمل أعضاء مجلس الإدارة و تقرير حوكمة الشركات السنوي الى مجلس الإدارة لاعتماده بناءً على نظام حوكمة الشركات الصادر من هيئة قطر للأسواق المالية.
٤. ترشيح من تراه مناسباً لشغل أي من وظائف الإدارة التنفيذية العليا.
٥. تلقي طلبات الترشيح لعضوية المجلس .
٦. رفع قائمة المرشحين إلى المجلس متضمنة توصياتها في هذا الشأن ، على أن ترسل نسخة منها إلى الهيئة.
٧. رفع تقرير سنوي إلى المجلس يتضمن تحليلاً شاملاً لأداء المجلس محددًا نقاط القوة والضعف واقتراحاتها في هذا الشأن.
٨. تحديد السياسة العامة لمنح المكافآت في الشركة سنويا ، بما فيها طريقة تحديد مكافآت رئيس و أعضاء المجلس ، على ألا تزيد المكافأة السنوية للمجلس ٥% من الربح الصافي للشركة بعد خصم الأحتياطيات والأستقطاعات القانونية وتوزيع الأرباح النقدية والعينية على المساهمين.
٩. تحديد أسس منح البدلات و الحوافز بالشركة و منها إصدار أسهم تحفيز للعاملين بها.
١٠. تقترح على مجلس الإدارة تعديل النظام الأساسي للشركة و اعتماده في إجتماع الجمعية العمومية غير العادية للمساهمين ، في حال رأت اللجنة أن مثل هذه التعديلات ضرورية.

يتكون أعضاء اللجنة مما يلي:

م	عضو مجلس الإدارة	الوظيفة
١	السيدة/ إبتسام صالح المناعي	الرئيس
٢	السيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي	عضو
٣	سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن حمد آل ثاني	عضو

خلال إنتخاب أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت والحوكمة، كان السيد/ علي حسين الساده الرئيس، وكان السيد/ أحمد محمد الأصمخ عضواً. لاحقاً، بالربع الرابع من ٢٠١٨ تم إستبدالهم بالسيدة/ إبتسام صالح المناعي والسيد/ يوسف عبدالرحمن الخليفي.

### ٣.٣. اللجنة التنفيذية

المسؤوليات الرئيسية للجنة التنفيذية هي:

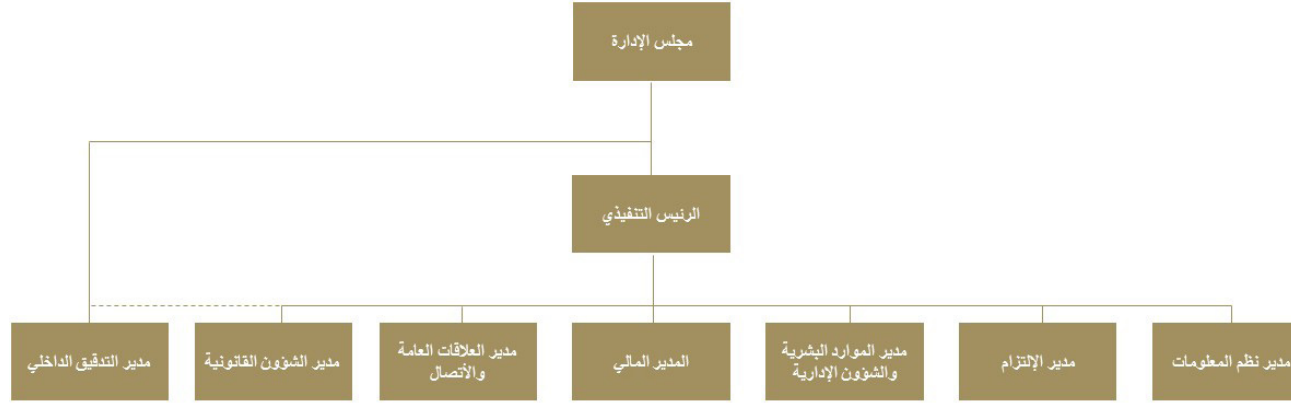
١. وضع السياسة العامة للشركة واعتماد السياسات والاجراءات الداخلية.
  ٢. مراجعة واعتماد الهيكل التنظيمي للشركة.
  ٣. مراقبة والاشراف على الاداء المالي للشركة.
  ٤. مراجعة الموازنة السنوية للشركة قبل عرضها على مجلس الإدارة للاعتماد والموافقة.
  ٥. وضع السياسة الاستثمارية للشركة.
  ٦. وضع سياسة الاستثمار الخاصة بحفظة الشركة للأوراق المالية وطريقة ادارتها.
  ٧. الموافقة على أية مشروعات استثمارية.
  ٨. مراجعة والموافقة على بيع أي أصول خاصة بالشركة باستثناء العقارات والاسهم المخصصة للاستثمار.
  ٩. الموافقة على الاتفاقيات والالتزامات التي تتعد صلاحية الرئيس التنفيذي
  ١٠. الموافقة على القروض التي تطلبها الشركة.
  ١١. اعتماد خطط الاعمال الخاصة بشركة دلالة القابضة والشركات التابعة قبل تقديمها لمجلس الإدارة.
  ١٢. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بتغيير رأس المال وهيكل الشركة.
  ١٣. مراجعة واعتماد المقترحات الخاصة بإصدار سندات أو اوراق مالية.
  ١٤. تعيين وانهاء خدمات الرئيس التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي وتحديد راتبهما..
- تتكون اللجنة التنفيذية من ما يلي:

م	عضو مجلس الإدارة	الوظيفة
١	السيد/ جابر بن هجاج الشهواني	الرئيس
٢	سعادة الشيخ/ سحيم بن خالد آل ثاني	عضو
٣	السيد/ علي بن حسين الساده	عضو

بالإضافة إلى أنه خلال الإنتخاب كان السيد/ وليد رسلان العبدالله عضواً في اللجنة التنفيذية، وبعد ذلك تم إستبداله بالسيد/ علي حسين الساده للمقعد الشاغر في اللجنة.

#### ٤. الإدارة التنفيذية العليا

الإدارة التنفيذية العليا مسؤولة عن دعم ومساعدة الرئيس التنفيذي وذلك لتطبيق سريان العمليات العامة والأعمال المالية لشركة دلالة القابضة وفقاً للسلطة المفوضة لمجلس الإدارة. تتكون الإدارة التنفيذية العليا من:



الملفات التعريفية للموظفين الرئيسيين للإدارة التنفيذية العليا هي كما يلي:

ملاحظات	الوظيفة
<ul style="list-style-type: none"> <li>تم تعيين د/ عبدالعزيز علي الحمادي الرئيس التنفيذي للشركة ويشغل المنصب منذ عام ٢٠١٦.</li> <li>حاصل على بكالوريوس في الإدارة و الأقتصاد (تخصص محاسبة).- جامعة قطر ١٩٩٤</li> <li>شغل مركز خبير أول بمكتب سعادة الوزير في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية</li> <li>المدير العام في شركة عقار للتطوير والإستثمار العقاري .</li> <li>مدقق مالي بنادى السباق و الفروسية</li> </ul>	<b>الرئيس التنفيذي</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>السيد/ حمزة محمد شكري هو مدير التدقيق الداخلي لشركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة منذ ٢٠١٢.</li> <li>حصل على بكالوريوس التجارة ( شعبة محاسبة) فى عام ١٩٩٩ جامعة المنوفية – مصر.</li> <li>عمل بمكتب تدقيق برايس ووتر هاوس كوبرز قبل الإلتحاق بشركة دلالة القابضة بوظيفة مدقق أول.</li> </ul>	<b>مدير التدقيق الداخلي</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>السيد/ طارق عوض الكريم هو مدير الشؤون القانونية للشركة ويعمل بدلالة القابضة منذ ٢٠٠٨.</li> <li>عمل كمحقق جنائي لدى وزارة الداخلية القطرية – إدارة أمن العاصمة.</li> <li>حاصل على بكالوريوس القانون جامعة الزقازيق – مصر ١٩٩٨</li> </ul>	<b>مدير الشؤون القانونية</b>



ملاحظات	الوظيفة
<ul style="list-style-type: none"> <li>السيد/ محمد الصادي يعمل في الشركة منذ ٢٠٠٥.</li> <li>يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال (تخصص تخطيط إستراتيجي) منذ 2011 من الجامعة الأمريكية بالقاهرة.</li> <li>حاصل على ليسانس الآداب (تخصص إعلام) جامعة الزقازيق - مصر ١٩٩٨.</li> <li>عمل بوظيفة مترجم أول في الشركة القطرية الدولية للتجارة.</li> <li>عمل بوظيفة صحفي أول في وكالة أنباء الشرق الأوسط.</li> </ul>	<b>مدير التسويق والإتصال</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>السيد/ سوجيو تشادراكومارا هو المدير المالي الحالي للشركة و يعمل بالشركة منذ ٢٠١٤.</li> <li>هو محاسب قانوني من معهد المحاسبين القانونيين بسريلانكا.</li> <li>لديه معرفه متعمقة في المالية والحسابات ولديه أكثر من عقد خبرة من مكاتب التدقيق مثل كى بي أم جي (سريلانكا) وإرنست آند يونغ .</li> </ul>	<b>المدير المالي</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>السيد/ عبدالله محمد حمدي السويدي هو مدير الموارد البشرية و الشؤون الإدارية لدلالة القابضة منذ ٢٠١٢ وهو يعمل بالشركة منذ ٢٠١١.</li> <li>حاصل على دبلوم عسكري من الكلية العسكرية الكويتية.</li> <li>حاصل على العديد من الدورات التدريبية فى المهارات الإشرافية و إدارة الأعمال.</li> </ul>	<b>مدير الموارد البشرية والشؤون الإدارية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>السيدة/ كارولين شاداريفيان هي مدير الإلتزام للشركة منذ ٢٠١٣.</li> <li>تخرجت في ٢٠٠٧ وحصلت على بكالوريوس العلوم في محاسبة الأعمال.</li> <li>عملت في مكتب التدقيق برايس ووتر هاوس كوبرز قبل الإلتحاق بدلالة القابضة.</li> </ul>	<b>مدير الإلتزام</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>السيد/ محمد نورالدين هو مدير نظم المعلومات للشركة منذ أغسطس ٢٠١٠ و يعمل بالشركة منذ عام ٢٠٠٧.</li> <li>هو حاصل على ليسانس العلوم في إتصالات الحاسوب في ٢٠٠٣ من لبنان.</li> </ul>	<b>مدير نظم المعلومات</b>

لا يمتلك أحد من الموظفين الرئيسيين أسهم بالشركة.

قامت لجنة الترشيحات والمكافآت والحكومة بوضع سياسة محددة لمكافآت الإدارة التنفيذية قبل عرضها على مجلس الإدارة في ٢٠١٩.

توضح هذه السياسة الآلية المتبعة بحيث تكون المكافآت مرتبطة بشكل مباشر بالمجهود والأداء على مستوى الإدارة و الموظفين. من خلال تحقيق الأهداف والأغراض الموكلة وفقاً للربحية، تقييم المخاطر والأداء العام للشركة. سوف يقوم مجلس الإدارة في ٢٠١٩ بتقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا في تنفيذ الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر.

## ٥. نظام الرقابة الداخلية

وفقاً لميثاق الحوكمة الشركات يجب على الشركة اعتماد نظم الرقابة الداخلية، المعتمدة من قبل المجلس، لتقييم أساليب و إجراءات إدارة المخاطر، وتطبيق لائحة حوكمة الشركات في الشركة والامتثال للقوانين واللوائح ذات الصلة. ويتعين أن تحدد نظم الرقابة الداخلية الخطوط الواضحة للمسؤولية والمسئولة في كافة أقسام الشركة.

تشتمل نظم المراقبة الداخلية على إجراءات تقييم فعالة ومستقلة للمخاطر والوظائف الإدارية، فضلاً عن وظائف المراجعة الداخلية المالية والتشغيلية بالإضافة إلى المراجعة الخارجية. وتضمن نظم الرقابة الداخلية أيضاً التأكد من أن يتم التعامل مع جميع معاملات الأطراف ذات الصلة وفقاً للمتطلبات المتعلقة بها.

يتولى مجلس الإدارة المسؤولية كاملة عن نظام الرقابة الداخلية للشركة. تقوم لجنة التدقيق بمساعدة مجلس الإدارة في هذا الشأن من خلال مراجعة نظام الضوابط الداخلية للشركة. تقوم إدارة التدقيق الداخلي بتسليم تقرير ربع سنوي إلى لجنة التدقيق في هذا الخصوص. بالإضافة إلى أن مجلس الإدارة قد أصدر قراراً في ٢٠١٨ لتعيين مدقق داخلي لتقييم الضوابط للشركات التابعة لها.

في ٢٠١٨، قام المجلس بتعيين أحد المكاتب الإستشارية المتخصصة لتنفيذ الخدمات فيما يتعلق بتطبيق الرقابة الداخلية المتعلقة بالقوائم المالية. إستناداً إلى التعيين، سيقوم الإستشاري بالتركيز على المناطق التالية، بما في ذلك شركتها التابعة (دلالة لوساطة):

• الوساطة – العمليات (المكاتب الأمامية والخلفية)

• المالية

• الموارد البشرية والإدارة

• الإستثمار

• بيئة نظم المعلومات

• الإلتزام

• الضوابط على مستوى الشركة

جزء من نطاق عمل الإستشاري هو توثيق العمليات الرئيسية والنظم والمناطق المذكورة أعلاه. سيقوم الإستشاري بإختبار الضوابط الرئيسية والتقرير حول فاعلية التصميم. بالإضافة إلى انهم سوف يقومون أيضاً بتطوير وتقديم التوصيات لأية نقاط ضعف يتم ملاحظتها خلال المراجعة.

بما أن الإتفاقية مع الإستشاري ما زالت جارية، يكون على الإدارة بعد تقييم مدى ملائمة الرقابة الداخلية المتعلقة بالقوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. فور إنجاز الإتفاق، ستقوم الشركة بتقييم مدى فاعلية التصميم وتطبيق الرقابة الداخلية المتعلقة بالقوائم المالية. سيقوم مجلس الإدارة بشكل منتظم بمراجعة ذلك وسيقومون بالتأكد على أنه قد تم المحافظة على الرقابة الداخلية الفعالة حول التقرير المالي.

## ٦. إدارة المخاطر

الهدف من عملية إدارة المخاطر هو تحديد المخاطر الرئيسية التي من الممكن أن تؤثر على الشركة، تقييم قدرة الشركة على تحمل المخاطر، تطوير آليات تحديد المخاطر، وتطبيق برامج توعية وطرق التخفيف منها. تشمل هذه العملية على الأقل الخطوات التالية:

- تحديد المخاطر لدى الأنشطة القائمة والجديدة بالشركة.
- تحديد احتمالية وأثر كل مخاطرة طبقاً لمعايير تقييم المخاطر.
- تقييم المخاطر من خلال مقارنتها بالإقبال على المخاطر لتحديد ما إن كانت المخاطرة مقبولة أو أن الأمر يتطلب إجراءات إضافية.
- تحديد كيفية تخفيف أو تجنب المخاطر (مثل خفض المخاطر، المشاركة مع طرف آخر، أو تجنب المخاطرة).
- مراقبة المخاطر وتحديد ما إن كان تم تطبيق خطط العمل بطريقة سليمة.

مجلس الإدارة مسؤول مسؤولية كاملة عن مراجعة نظم إدارة المخاطر بالشركة، بالتعاون الوثيق مع الإدارة التنفيذية العليا. يعرض الجدول التالي المخاطر المعهودة من قبل مجلس الإدارة لكل إدارة:

الإدارة	مسؤولة عن
التدقيق الداخلي	<ul style="list-style-type: none"> <li>• مراقبة وتقرير عدم الالتزام الإدارة حول السياسات الداخلية والإجراءات للشركة إلى لجنة التدقيق.</li> <li>• إعداد وتنفيذ برامج تدقيق داخلي لمراقبة وتقييم وتقديم التوصيات وتأكيد مستقل على التصميم والفعالية التشغيلية للضوابط لتخفيف/ معالجة المخاطر مثل الالتزام التشغيلي والإستراتيجي والمالي.</li> </ul>
الالتزام	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إدارة ورصد وتقرير مخاطر الالتزام إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة.</li> <li>• تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الالتزام بالقوانين واللوائح.</li> </ul>
الإدارة القانونية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر القانونية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة.</li> </ul>
المالية	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إدارة ومراقبة وتقرير المخاطر المالية إلى الرئيس التنفيذي وتقرير إلى مجلس الإدارة.</li> <li>• تصميم نظم رقابة داخلية لرصد الالتزام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والمعايير الأخرى ذات الصلة.</li> </ul>

في دلالة القابضة يكون الموظفون المعنيون مسؤولين عن تحديد المخاطر وتجميعها والإبلاغ عنها والتواصل بشأنها. علاوة على ذلك لدى الشركة إدارة تدقيق داخلي توفر لمجلس الإدارة والإدارة العليا ضماناً مستقلاً حول فعالية إدارة المخاطر والتحكم فيها. تقوم هذه الإدارة بتقديم تقارير مباشرة إلى لجنة التدقيق، وبالنسبة للمخاطر الرئيسية التي يتم تحديدها و يتم تسليمها لاحقاً إلى المجلس.

في ٢٠١٩، تخطط الشركة لتبني هيكل إدارة مخاطر مطبق كي تستوفي أهداف الشركة بخصوص إدارة المخاطر.

## ٧. المدقق الداخلي

لدى الشركة إدارة تدقيق داخلي يرأسها مدير التدقيق الداخلي الأستاذ / حمزة شكري الذي يتحقق للعمل بالشركة في مارس ٢٠١٢. إدارة التدقيق الداخلي هي إدارة مستقلة وتقدم خدمات ضمان وخدمات إستشارية داخل الشركة. أنها تهدف إلى إضافة قيمة إلى عمليات الشركة، تحسين أدائهم، بما في ذلك مساعدة الشركة على تحقيق أهدافها من خلال جلب نهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وعمليات الرقابة والحوكمة.

بوجه خاص يتعين على إدارة التدقيق الداخلي:

- مراجعة نظم الرقابة الداخلية ومراقبة تطبيقهم.
- أن يتم تنفيذها من خلال موظفين أكفاء ومدربين بالشكل اللائق ومستقلين عملياً.
- تقديم تقارير ربع سنوية إلى لجنة التدقيق والتي تشمل مراجعة وتقييم لنظام الرقابة الداخلي للشركة.
- أن تكون قادرة على الوصول إلى كافة أنشطة الشركة.
- أن تكون مستقلة بما في ذلك الإستقلالية عن عمليات الشركة اليومية. يجب تعزيز إستقلالتها على سبيل المثال من خلال جعل مجلس الإدارة يحدد تعويضاً لموظفيها.
- مدير التدقيق الداخلي المعين يقدم تقاريره بشكل مباشر إلى لجنة التدقيق وتقوم اللجنة بتحديد مكافآته وذلك لتحسين الموضوعية والإستقلالية.

## ٨. المدقق الخارجي

مراجع الحسابات الخارجي هو كيان مستقل، ومؤهل، ويتم تعيينه بناء على توصية من لجنة التدقيق لمجلس الإدارة وبقرار من الجمعية العامة للشركة، ويتعين إجراء مراجعة سنوية ونصف سنوية مستقلة. والغرض من المراجعة هو تقديم ضمانات موضوعية لمجلس الإدارة والمساهمين على أنه يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لهذا الميثاق والقوانين واللوائح ذات الصلة، ومعايير إعداد التقارير المالية الدولية وتعرض بدقة الوضع المالي وأداء الشركة في جميع النواحي المادية. يجب على المراجع الخارجي أن يكون متوافقاً مع أعلى المعايير المهنية وأنه لا يجوز التعاقد معه من قبل الشركة لتقديم أي مشورة أو الخدمات الأخرى المتعلقة بتنفيذ أعمال التدقيق للشركة. ويجب أن يكون المراجع الخارجي مستقلاً تماماً عن الشركة وأعضاء مجلس الإدارة، ويجب ألا يوجد أي تعارض في المصالح في علاقته بالشركة.

مراجع الحسابات الخارجي للشركة يجب أن يحضر الجمعية العامة العادية للشركة حيث يتعين عليه تقديم تقريره السنوي والإجابة على أية استفسارات في هذا الصدد. يخضع مراجع الحسابات الخارجي للمساءلة أمام المساهمين والمدنيين للشركة لممارسة العناية المهنية الواجبة في سير أعمال مراجعة الحسابات. ومراجع الحسابات الخارجي هو مسؤول أيضاً عن إبلاغ الهيئة وأي هيئة تنظيمية أخرى في حالة إخفاق المجلس في اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الشبهات التي أثيرت أو التي تم تحديدها من قبل مراجعي الحسابات الخارجي.

كشركة مساهمة عامة تقوم شركة دلالة بتغيير المراجع الخارجي كل ثلاث سنوات كحد أقصى.

كجزء من مهمة المدققين الخارجيين، يتعين عليهم إفادة مجلس الإدارة كتابياً عن أية مخاطر تتعرض لها الشركة أو من المتوقع أن تتعرض لها، وعن جميع المخالفات فور تحديدها، بالإضافة إلى إرسال نسخة من هذا الإخطار إلى هيئة قطر للأسواق المالية. في هذه الحالة، يكون للمدقق الخارجي الحق في دعوة الجمعية العمومية للإنعقاد وفقاً لأحكام القانون في هذا الخصوص، شريطة إفادة هيئة قطر للأسواق المالية بذلك.

## ٩. الإفصاح والشفافية

تؤكد دلالة القابضة على القيام بالإفصاح الفوري والدقيق لكافة الأمور المادية، والتي تشمل مركزها المالي وأدائها المالي، الملكية والحوكمة. كما تؤكد على التزامها بمتطلبات الإفصاح وتقوم بتقديم كافة البيانات المالية وتقارير التدقيق.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨، لدى دلالة القابضة ما يزيد عن تسعة آلاف (٩,٠٠٠) مساهم وفيما يلي المساهمين الرئيسيين مع نسبة الملكية:

م	المساهم	نسبة الملكية
١	علي حسين الساده	%٥
٢	محفظة استثمار القوات المسلحة القطرية	%٥
٣	شهد علي حسين الساده	%٥
٤	صندوق وادي السيل	%٥

خلال القسم ٢ و٣ من هذا التقرير، قامت دلالة القابضة بالإفصاح عن الخبرات العلمية والعملية لمجلس الإدارة والموظفين الرئيسيين بالإدارة التنفيذية العليا.

لم تقم الشركة بإبرام أية معاملات مع أطراف ذات علاقة والتي من الممكن أن تتعارض مع مصلحة الشركة خلال ٢٠١٨.

كما قامت الشركة بتطوير سياسة التداول للأشخاص المطلعين التي تؤكد على أنه يتعين على مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والمطلعين وأزواجهم وأطفالهم القصر الإفصاح عن أية تداول أو معاملة يقوموا بتنفيذها تشمل أسهم الشركة وأية أوراق مالية أخرى.

و فيما يلي بيان بالقضايا القانونية خلال السنة المالية ٢٠١٨ :

الوصف	عدد القضايا
قضايا مرفوعة من قبل شركة دلالة وشركاتها التابعة ضد أطراف أخرى	٤
قضايا مرفوعة ضد شركة دلالة وشركاتها التابعة من قبل أطراف أخرى	١
<b>المجموع</b>	<b>٥</b>

وضع القضايا القانونية أعلاه هو أن كلها سارية ويتم التعامل معها من قبل المستشاريين القانونيين. بالإضافة إلى أنه كان هناك أيضاً أربعة (٤) تحقيقات منفذة من قبل هيئة قطر للأسواق المالية على الشركة في ٢٠١٨ ونتج عن إثنان (٢) منهم ما يلي:

- غرامة قدرها ٥٠,٠٠٠ ريال قطري وذلك للإفصاح عن موعد إنعقاد إجتماع مجلس الإدارة لمناقشة البيانات المالية خلال جلسة التداول.
- وقف جميع العمليات التمويلية من الشركة لعملائها حين تصحيح الأوضاع المالية والحصول على موافقة الهيئة مجدداً لمباشرة عمليات التمويل وكذلك

منع أعضاء مجلس الإدارة و أعضاء الإدارة العليا و الأفراد المعتمدين و جميع الأطراف ذوي العلاقة بهم من الشراء عن طريق الشركة لحين إخطار الهيئة بتصحيح وضعها المالي و الحصول على موافقة الهيئة للسماح لهم بمباشرة عمليات الشراء من خلالها وذلك نتيجة إستمرار إنخفاض نسبة الأصول النقدية إلى الإلتزامات قصيرة الأجل.

إستناداً على المادة ٤ من نظام حوكمة الشركات الخاص بهيئة قطر للأسواق المالية، قامت دلالة القابضة بالإفصاح عن ما يلي بالأقسام ذات الصلة من هذا التقرير:

م	الإفصاح	القسم
١	الإجراءات التي اتبعتها الشركة بشأن تطبيق هذا النظام.	القسم ١: نظرة عامة
٢	الإفصاح عن المخالفات التي إرتكبت خلال السنة ومن بينها المخالفات والجزاءات التي وقعت عليها لعدم التزامها بتطبيق أي من مبادئ وأحكام هذا النظام، وبيان أسبابها، وطريقة معالجتها وسبل تفاديها بالمستقبل.	القسم ١: نظرة عامة و الأقسام ذات الصلة من التقرير
٣	الإفصاح عن المعلومات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة ولجانه، والإدارة التنفيذية العليا بالشركة وصلحياتهم ومسؤولياتهم وأعمالهم خلال السنة، ومكافآتهم.	القسم ٢: مجلس الإدارة القسم ٣: لجان مجلس الإدارة القسم ٤: الإدارة التنفيذية العليا
٤	الإفصاح عن إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة الداخلية في الشركة بما فيها الإشراف على الشؤون المالية والإستثمارات، وما يتصل بها من معلومات.	القسم ٥: نظام الرقابة الداخلية القسم ٦: إدارة المخاطر
٥	أعمال اللجان، متضمنة عدد اجتماعاتها وما إنتهت إليه من توصيات.	القسم ٣: لجان مجلس الإدارة
٦	الإفصاح عن الإجراءات التي تتبعها الشركة لتحديد المخاطر التي قد تواجهها وطرق تقييمها وإدارتها، وتحليل مقارن لعوامل المخاطر التي تواجهها الشركة، ومناقشة الأنظمة المعتمدة لمواجهة التغييرات الجذرية أو غير المتوقعة في السوق.	القسم ٦: إدارة المخاطر
٧	الإفصاح عن تقييم أداء المجلس ومدى إلتزام أعضائه بتحقيق مصالح الشركة، والقيام بأعمال اللجان، وحضور إجتماعات المجلس ولجانه، والإفصاح عن تقييم أداء الإدارة التنفيذية العليا بشأن تطبيق نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بما فيها تحديد عدد التظلمات، والشكاوي، والمقترحات، والبلاغات، والطريقة التي عالج بها المجلس الوسائل الرقابية.	القسم ٢: مجلس الإدارة القسم ٣: لجان مجلس الإدارة القسم ٤: الإدارة التنفيذية العليا
٨	الإفصاح عن أوجه الخلل في تطبيق نظام الرقابة الداخلية كلياً أو جزئياً أو مواطن الضعف في تطبيقه، والإفصاح عن حالات الطوارئ التي أثرت أو قد تؤثر على الأداء المالي للشركة، والإجراءات التي اتبعتها الشركة في معالجة حالات الإخفاق في تطبيق نظام الرقابة الداخلية (لا سيما المشاكل المفصحة عنها في التقارير السنوية للشركة وبياناتها المالية).	القسم ٣: لجان مجلس الإدارة (لجنة التدقيق) القسم ٥: نظام الرقابة الداخلية
٩	الإفصاح عن مدى إلتزام الشركة بالقواعد والشروط التي تحكم الإفصاح والإدراج في السوق.	القسم ١: نظرة عامة والأقسام ذات الصلة من التقرير
١٠	الإفصاح عن أي نزاع أو خصومة تكون الشركة طرفاً فيها بما فيها التحكيم والدعاوي القضائية.	القسم ٩: الإفصاح والشفافية
١١	الإفصاح عن التعاملات والصفقات التي تبرمها الشركة مع أي "طرف ذي علاقة".	القسم ٩: الإفصاح والشفافية

## ١٠. حقوق المساهمين وأصحاب المصالح

تلتزم الشركة بحماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح وذلك لتحقيق أداء أفضل. وتتبنى الشركة النهج التالي لتعزيز حقوق المساهمين وأصحاب المصالح بالشركة:

### ١٠.١. حقوق المساهمين في اجتماعات الجمعية ومشاركتهم

يتضمن النظام الأساسي للشركة على ما يلي :

١. حق المساهمين الذين يملكون ١٠٪ من رأس مال المجموعة بطلب دعوة الجمعية العامة للانعقاد، وحق المساهمين الذين يمثلون ٢٥٪ من رأس مال الشركة على الأقل طلب دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد وفقاً لقانون الشركات التجارية رقم ١١ لسنة ٢٠١٥.
٢. الحق بطلب إدراج أي بند على جدول أعمال الجمعية العامة. كما أن المادة (٤٩) من النظام الأساسي للشركة تنص على حق المساهمين بمناقشة بنود جدول الأعمال وطرح الأسئلة وتلقي الأجوبة عليها واتخاذ القرارات.
٣. كذلك تنص المادة (٤٥) من النظام الأساسي للشركة على شروط النيابة في الحضور والتصويت بالوكالة وفقاً للقانون واللوائح ذات الصلة.

وتجدر الإشارة الى ان دلالة القابضة تعقد اجتماعات جمعيتها في اماكن بقلب العاصمة الدوحة وبأوقات مناسبة، وتوَقَّر الشركة قبل وقت كاف للمساهمين والمطلعين جميع المعلومات المتعلقة بجدول الأعمال لتمكينهم من اتخاذ قراراتهم، ويتم الإفصاح عن نتائج الجمعية العامة فور انتهائها الى الجهات المختصة كما يتم نشرها على الموقع الالكتروني للشركة، ويتم إيداع نسخة من محضر الاجتماع لدى الهيئة فور اعتماده من قبل الجهة المختصة بوزارة الاقتصاد والتجارة.

### ١٠.٢. توزيع الأرباح وحقوق أقلية المساهمين

ينص النظام الأساسي للشركة على نسبة الحد الأدنى من الأرباح الصافية التي يجب توزيعها على المساهمين من الأرباح الصافية بعد خصم الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، ويستحق المساهم حصته من الأرباح وفقاً للنظم والضوابط المعمول بها لدى الهيئة والسوق المالي المدرجة فيها الأسهم، حيث يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة للشركة بتوزيع الأرباح، وتختلف نسبة الأرباح الموزعة من سنة الى أخرى حسب الأرباح التي تحققها الشركة. بالإضافة إلى ذلك قامت الشركة بإعداد سياسة لتوزيع الأرباح.

ينص النظام الأساسي للشركة على أن يتمتع المساهمون بصفة عامة و الأقلية بصفة خاصة بجميع الحقوق المضمونة لهم ، بموجب قانون الشركات التجارية النافذ ، و نظام حوكمة الشركات و الكيانات القانونية المدرجة فى السوق الرئيسية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية و النظام الأساسي.

### ١٠.٣. حقوق أصحاب المصالح من غير المساهمين

تلتزم الشركة بالمحافظة على حقوق أصحاب المصالح و إحترامها. و يجوز لكل صاحب مصلحة في الشركة طلب المعلومات ذات الصلة بمصلحته. تلتزم الشركة بتقديم المعلومات المطلوبة فى الوقت المناسب و بالقدر الذي لا يهدد مصالح الآخرين أو يضر بمصالحها.

يجب ملاحظة أن السياسات والإجراءات الداخلية للشركة تشمل ما يلي:

- احترام حقوق أصحاب المصلحة حيث يشارك أصحاب المصلحة في ترتيبات حوكمة الشركات بحيث يجوز لهم الحصول على المعلومات ذات الصلة، وتكون كافية وموثوق بها في الوقت المناسب وبصورة منتظمة.
- يجب على مجلس الإدارة الحرص على أن العاملين لدى الشركة يتم التعامل معهم وفقاً لمبادئ العدالة والإنصاف ودون أي تمييز من أي نوع على أساس العرق أو الجنس أو الدين.
- يتولى المجلس وضع سياسة الأجور والفئات التي توفر الحوافز للموظفين وإدارة الشركة على الاستمرار في الأداء الذي يصب في أفضل مصالح الشركة. وهذه السياسة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأداء طويل الأجل للشركة.
- على المجلس اعتماد آلية تمكن موظفي الشركة من إبلاغ المجلس عن السلوك المشبوه، عندما يكون هذا السموك غير أخلاقي وغير قانوني، أو ضار للشركة. ويكفل المجلس أن الموظف الذي يقصد المجلس في هذا الصدد سوف يوفر له السرية والحماية من أي ضرر أو رد فعل سلبي من قبل موظفين آخرين أو رؤساء الموظفين.

## 11. الإستدامة والمسؤولية الاجتماعية للشركة

### جامعة قطر تكرم «دلالة» بجائزة القيادة المسؤولة

كرمت جامعة قطر شركة دلالة بجائزة القيادة المسؤولة تقديراً لدورها الرائد في هذا المجال وذلك في حفل رفيع إستضافته الجامعة.

سلم الجائزة سعادة الدكتور حسن راشد الدرهم رئيس جامعة قطر للدكتور عبدالعزيز الحمادي الرئيس التنفيذي والذي أكد في كلمة له في التقرير "تسعى شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة كشركة رائدة ليس فقط في مجال الوساطة المالية والاستثمارية بل في مجال المسؤولية الاجتماعية أيضاً. لذلك لم تدخر الشركة جهداً في دعمها لمشاريع المسؤولية الاجتماعية رغبة منها في إحداث تأثير إيجابي في المجتمع القطري يساهم في تعزيز التنمية وتحقيق الرفاهية للمجتمع".

دعت شركة دلالة القابضة طلاب من جامعة قطر لحضور إجتماع مجلس إدارتها، وذلك من أجل تدريب الطلاب على الحياة العملية وتهيئتهم لتحمل المسؤولية، والذي يأتي ضمن رؤية قطر ٢٠٣٠ التي أطلقها سمو أمير البلاد المفدى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، والتي تركز بشكل أساسي على التنمية البشرية ودعم الشباب والشفافية.

### الشراكة مع جامعة قطر

وقعت شركة دلالة للوساطة والإستثمار القابضة مذكرة تفاهم مع جامعة قطر فى العديد من المجالات. وتشمل المذكرة تعاون الطرفين في تنظيم وإقامة مؤتمرات وندوات وورش عمل تخصصية مشتركة، بما يحقق الأهداف المشتركة للمؤسستين بالإضافة للبنود الأخرى.

وتوفر المذكرة فرص التدريب لطلاب جامعة قطر وتعريفهم بأنظمة التداول والمساهمة في إجراء البحوث العلمية ورعاية الطلاب المتميزين والمبدعين بالإضافة إلى خطة المسؤولية الاجتماعية التي تتبناها الشركة تحقيقاً لرؤية قطر ٢٠٣٠. كما تتطلع الشركة إلى توظيف الطلاب المتميزين الذين يتم تدريبهم لديها في إطار هذه الشراكة.



## طلاب من جامعة قطر يحضرون اجتماع مجلس الإدارة

في بادئة أولى تشهدنا الشركات المساهمة القطرية استضافت الشركة طابيين من الجامعة لحضور إجتماع مجلس الإدارة وذلك في إطار دور المسؤولية الإجتماعية الذي تضطلع به الشركة من أجل دعم الكوادر القطرية الشابة.

وتشكل دعوة عدد من الطلبة لحضور اجتماع مجلس الإدارة وهو المكان الذي يمثل محور قيادة الشركة فرصة جيدة لطلبة الجامعة للتعرف على هذه الأجزاء بشكل عملي وواقعي بالتوازن مع ما يتلقونه في الجامعة من الدراسات النظرية. وقد أعرب الطالبان عن امتنانهما لتلك المبادرة حيث أتيح لهما التعرف على قانون الحوكمة الجديد الذي أصدرته هيئة قطر للأسواق المالية بالإضافة إلى المناقشات حول النتائج المالية للشركة وتلك التي تتعلق بسير العمل داخل الشركة.

## رؤية قطر ٢٠٣٠

إيماناً منها في إظهار الصورة الحضارية لدولة قطر ورؤيتها الوطنية ٢٠٣٠، تسعى شركة دلالة القابضة إلى المساهمة في استراتيجية الدولة الهادفة لتدريب القيادات الشابة على تحمل المسؤولية والمساهمة في بناء الوطن، وتقوم بتدريبهم على أفضل الطرق الخاصة بالتداول في الأسهم والعقارات، وعملت لأن تكون جزءاً من منظومة التطور والتقدم في قطر.